دور انديرا غاندي في تحديد النسل وتنظيم الاسرة ١٩٧٦-١٩٧٧.

نبراس بلاسم كاظم
أ.د.عبد الله شاتي عبهول

دور انديرا غاندي في تحديد النسل وتنظيم الاسرة ١٩٧٦-١٩٧٧.

نبراس بلاسم كاظم

أ.د.عبد الله شاتي عبهول

تحديد النسل وتنظيم الاسرة ١٩٧٦-١٩٧٧.

لعلنا لا نأتي بالجديد اذا ما قلنا هنا ان اهتمام الحكومات في الهند، البلد الفقير جداً، بموضوع تنظيم الاسرة وتحديد النسل، الذي اصبح الشغل الشاغل لحكومة انديرا غاندي في العام ١٩٧٦ انما يعود الى عام ١٩٤٩[١].فقد اضطرت الحكومة في ذلك العام بعد ان تأكد لها بأن مجموع الزيادة في السكان تصل الى حوالي ٢١مليون نسمة سنوياً، وان نسبة نمو السكان التي كانت في حدود ٤% هي نسبة عالية جداً. ومما أفزع المسؤولين الهنود آنذاك، حقيقة ان على الهند ان تعيل ١٤%من سكان العالم، مع العلم ان مساحتها في حدود ٢،٤%من مجموع مساحة العالم[٢]. وعليه فقد شكلت الهند في العام ١٩٤٩ "جمعية تنظيم الاسرة". وبعد ثلاث سنوات اي في العام ١٩٥٢ كانت الهند اول دولة في العالم وضعت برنامج وطني لتنظيم الاسرة ،الذي اكد على تنظيم الاسرة بالقدر اللازم للحد من معدلات المواليد ولتحقيق الاستقرار في عدد السكان على مستوى يتفق مع الاهداف الوطنية[٣].

أتخذ البرنامج له شعاراً "عائلة واحدة وأثنين من الاطفال" ليقرب اهداف البرنامج الى اذهان الهنود الذين كان يعيش اغلبهم فريسة لبراثن الفقر والمرض والجهل[٤]. لم تتوان الحكومة الهندية آنذاك في استخدام كل وسائل الاعلام والثقافة لإيصال فحوى البرنامج وهدفه من منع الاستمرار بالإنجاب مما يعرض الهند الى مشاكل جمة، مع استخدام اساليب ووسائل جيدة في تجسيد فكرة الاسرة ألصغيرة[٥].

بالرغم من كل الجهود الكبيرة التي قامت بها حكومة الهند لتعزيز برنامج تنظيم الاسرة، الا أنها لم تحصل الاعلى نجاح محدود . يعود سبب عدم النجاح الى طبيعة الثقافة الهندية التقليدية وتقاليد المجتمع الهندي الذي يعزز الاسر الكبيرة .كما ان اعتقاد المسؤولين عن تنفيذ هذا البرنامج بأن واجبهم يقتصر على فتح العيادات الخاصة فقط ليأتي الناس من تلقاء انفسها، الا انه لم يساهم الا قليلاً حتى فشل البرنامج، لذلك غيرت أساليب العمل في العام ١٩٦٠، وقام موظفو تنظيم الاسرة بالقيام بالزيارات المنزلية لنشر الوعي بينهم، ومع ذلك استمرت نسبة نمو السكان في الهند بمعدل ينذر بالخطر[٦].

كانت برامج تحديد النسل تدار من قبل وزارة الصحة، تحت مسميات عديدة، منها الام والطفل، والتغذية والاسرة بالرعاية الاجتماعية . حتى العام ١٩٦٦ اذا تم انشاء دائرة مستقلة تحت اسم تنظيم الاسرة، وقد كانت ترى هذه الدائرة برنامجاً مركزياً لعموم الهند، الى جانب ذلك قدم برنامج العمل والغذاء(Food for work programmes (F W P مساعدته المهمة لتنظيم الاسرة وقد كان اهم

اهدافها هو التركيز على المناطق الريفية، والتأكيد على ان تتكون الاسرة من طفلين، أضف الى ذلك محاولة اعتماد أساليب عديدة لوضع مدة مناسبة بين ولادة وأخرى، والقيام بحملات يطلق عليها من الباب الى الباب لتشجيع الاسر على قبول قاعدة الاسرة الصغيرة، وتشجيع التعليم للبنين والبنات، تشجيع الرضاعة الطبيعية، التوعية على اختيار السن المناسب للزواج وهو ٢١ عاماً للرجال و١٨عاماً للنساء، وتقديم الحوافز النقدية للفقراء من اجل اعتماد برامج تنظيم الاسرة[٧].أستطلع هذا البرنامج ان يخلق وعياً معيناً بموضوع تنظيم الاسرة وذلك من خلال الاذاعة والتلفزيون والصحف وعروض الدمى وغيرها من الوسائل[٨]. ولم يقتصر عمل تنظيم الاسرة على تحديد النسل او منع الحمل فقط وإنما، كانت مهمته محاولة تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة والعمل من اجل صحة الام واطفالها، خاصة بمسألة الفترة الزمنية بين ولادة وأخرى[٩].

حاولت الحكومة الهندية ان ترجع زيادة عدد السكان في الهند بهذه المعدلات الكبير، الى تطور الخدمات والرعاية ألصحية، واستخدام بعض الوسائل التكنولوجية التي ساهمت في تخفيض عدد الوفيات. غير أن حقائق الواقع لا تؤيد هذه المزاعم، فربما يكفي القول أن ٨ ملايين طفل يموت أثناء الولادة سنوياً، بسبب تخلف الوسائل الصحية او عدم توفرها[١٠].على اية حال،فأنه من المفيد جداً ان نرجع الى الاسباب الحقيقة للزيادة، كما شخصها فينكاتا سوبرامانيات أحد أعضاء لجنة التخطيط، الذي أكد أن سبب زيادة السكان هو تفشي الأمية في الهند وتمسك المجتمع بالعادات والتقاليد البالية، ويلاحظ الخبير المذكور ان اكثر من نصف سكان الهند كانوا اميين، السبب الذي جعل الغالبية العظمى منهم عاطلين عن العمل، ويعانون في الوقت نفسه من سوء التغذية وينجبون اكبر عدد من الاطفال[١١].

مما يجب ذكره هنا، أن الحكومة الهندية عملت منذ الاستقلال باهتمام لحل المشكلة، وعليه فأنها قالت في خطتها الخمسية الاولى، أن الضغط المتزايد من السكان على الموارد الطبيعية، يؤخر التقدم الاقتصادي ويحد كثيراً من محاولاتها لتوسيع الخدمات الاساسية للسكان. في ضوء ذلك قامت لجنة التخطيط باتخاذ مجموعة خطوات مهمة لتعزيز تنظيم الاسرة، مؤكدة على، أن التقدم يعتمد على خلق دافعاً قوياً بما فيه الكفاية لصالح تنظيم الاسرة في عقول الناس، وعلى تقديم المشورة والخدمات من خلال أساليب مقبولة وفعالة وغير ضارة. ولتنفيذ ذلك تم تخصيص مبلغ مالي ما يقارب١٥٠ كرور روبية لسنوات الخطة الخمسية الاولى، كما انها شكلت لجنة من الخبراء أناطت بها مسؤولية دراسة كل مايهم البرنامج وتأليف لجان فرعية، المهم أنه تم فتح ١٢٦ عيادة لتنظيم الاسرة في المدن و ٢١ عيادة اخرى في الريف[١٢].

أما بالنسبة للخطة الخمسية الثانية فقد كان لتنظيم الاسرة مكاناً بارزاً، اذ اكدت انه مشروع وطني، ويجب الاهتمام بالتعليم لقبول وسائل منع الحمل، والتركيز على فتح عيادات في الريف ،وتدريب الموظفين ،وخصص لها مبلغ ٢٨٢ كرور روبية، في حين ارتفعت المبالغ التي خصصت لموضوع

تنظيم الاسرة في الخطة الثالثة الى ٤٩٧ كرور روبية [١٣]. وقد وصل عدد مستخدمي وسائل منع الحمل في عام ١٩٥٦ إلى ٧١٠٠ امرأه. بعد ان فتحت اكثر من ٢٠٠٠ عيادة في جميع أنحاء الهند، وقد كانت الجهود ألموجهة خصيصاً للحد من الخصوبة عن طريق تقديم المشورة العلمية والصحية[١٤].

أصبح موضوع خفض المواليد وجعل نسبة السكان معقولة أكثر إلحاحاً، خاصة بعد ان أخذت بعض أدول تعتبر ذلك شرطاً أساسياً لتقديمها المساعدات ألغذائية والمالية للهند[١٥]. ومن هنا أصبحت الهند تحث الخطى لتحديد الأهداف ألمركزية من تنظيمها للأسرة، لذلك فأن وزيرة الصحة الهندية إذ بينت سوشيلا نايار أعلنت غي كانون الثاني ١٩٦٧ أن هدف الحكومة هو تخفيض المواليد من ٤% إلى ٢،٢% وأنه يتعين على الأزواج في الهند ألبالغ عددهم آنذاك ٩٠ مليون، قبول فكرة العائلة ألصغيرة، حتى لا يتجاوز عدد سكان الهند الحد المناسب[١٦].

ومن الخطوات المهمة في حرب الحكومة الهندية ضد آفة تكاثر السكان بشكل يفوق قدرتها على تحمل ذلك، شكلت حكومة انديرا غاندي لجنة من أفضل الخبراء لدراسة كيفية السماح بالإجهاض، الذي كان محرماً في الهند الافي حالات يشكل الحمل خطراً على حياة الام، توصلت اللجنة الى قرارها التاريخي بالسماح بالإجهاض ولكن في المراكز الطبية. أصبح هذا القرار قانوناً واجب التنفيذ في أيلول ١٩٦٨. ووصل عدد المستفيدين من وسائل منع الحمل وعمليات الإجهاض في السنة الاولى من تنفيذ القانون الى ما يقارب ٦،٦ مليون عملية اجهاض[١٧].

لم تنجح حكومة انديرا غاندي نجاحاً كبيراً في مسعاها للحد من زيادة السكان في الهند ،التي كان يعيش ما يقارب من ٨٠% من سكانها في الريف موزعين على اكثر من نصف مليون قرية ن وهم في معظمهم اميون، وقد عشعشت بين ظهرانيتهم الجهل والفقر والمرض والتخلف، وأن الكثير منهم يعتقد بالخرافات ابرزها ان عدم الانجاب هو شبيه بعملية قطع منبع النور وان المرأة عندما تحمل تقول أن سبب الانجاب هو وجود نفحات الالهة، وأنه لا علاقة للممارسة الجنسية بين الرجل والمرأة بالحمل والأنجاب[١٨].

من المهم أن نذكر هنا، أن ولاية كيرالا قامت في العام ١٩٧١ بتطبيق برنامج جذري وجرئ كان هدفه الأول هو الحد من خصوبة الرجال، التي حرصت على نشر طرق ووسائل متعددة بين ذوي الدخل المنخفض، فقامت بفتح مخيمات خاصة لإجراء عمليات تعقيم الرجال (الاخصاء)، واجراء عمليات الاجهاض، مما ادى انخفاض المواليد انخفاضاً واضحاً في الولاية المذكورة. كما سهلت حكومة الولاية موضوع البحث كثيراً من اجراء عمليات الاجهاض، فجعلتها حتى في المراكز الصحية الصغيرة. دفعت هذه النجاحات بعض الولايات الحذو حذوها[١٩].

لقد سمح كل ذلك للحكومة انديرا غاندي ان ترفع في عام ١٩٧٤ شعاراً كبيراً في مضامينه وهو " اننا كلنا من اجل تنظيم الاسرة " ثم قامت انديرا من جانبها بشرح ذلك بكلمات واضحة فيها مقاربة رائعة. ندع انديرا تتكلم:

" وأنا أرى السيطرة على السكان في بلدنا
ضرورية جداً لنا، الذي اقصده لنا هو اهتمام
الامم الغنية بالأمر، على الرغم من أن سكانها
بأعداد قليلة ويستعملون كل شيء بكميات كبيرة،
فهم يأكلون الحبوب الغذائية والبروتينات
والفواكه بكميات أكبر ويتعلمون احسن تعليم،
ألا انهم يخفضون نسبة سكانهم "[٢٠].

أناطت انديرا غاندي مهمة الاشراف على عملية تنظيم الاسرة، وتحديد النسل بأبنها الأصغر سانجاي، ثم أنها قامت بتعيين رجل دولة معروف وهو كاران سنغ[٢١] وزيراً للصحة والتخطيط العائلي، وزودته بصلاحيات واسعة لانجاح المشروع الذي علقت عليه انديرا غاندي أمالاً كبيرة، وفي عين الوقت أصدرت انديرا غاندي اوامرها الصارمة الى رؤساء الوزراء في الولايات الهندية بضرورة التشدد في كل ما يتعلق بتنظيم الاسرة وتحديد النسل[٢٢].

في ظل هذا الاهتمام الكبير ألذي أبدته حكومة انديرا غاندي، والذي اعتبرته مشروعها الاهم ،أقرت حكومة ولاية ماهراتشترا الهندية اول قانون من نوعه في العالم، يجعل التعقيم إجبارياً، فبعد عدة اشهر من المناقشات الحامية بين أعضاء برلمان الولاية، صوتت الولاية على الزام الازواج الذين لديهم ثلاثة أطفال وأكثر أن يعرض أحد الزوجات للتعقيم، او أن يواجها السجن لمدة ستة أشهر واعتبرت ولاية البنجاب، انه يكون امراً غير شرعي أن يكون للأزواج اكثر من طفلين دون اجراء التعقيم[٢٣].

قلنا ان موضوع تحديد النسل سيطر على عقل انديرا غاندي لدرجة انها تحبذ اكراه الازواج على القيام بالتعقيم، ففي نيسان ١٩٧٦ اجتمعت بأعضاء الحكومة للاستماع الى آرائهم حول الخطوات الواجب اتخاذها في حال امتناع البعض عن قبول فكرة التعقيم، وكيفية إرغامهم والمضي قدماً في سياسة تحديد النسل، وقد جاء هذا الاجتماع بعد اجتماع وزير الصحة الاتحادي مع وزراء الصحة في الولايات الهندية[٢٤].

كانت حصيلة النشاط الجم والاهتمام الكبير ان أصدرت وزارة الصحة الاتحادية في ١٦ نيسان ١٩٧٦، بياناً مهماً حول موضوع تحديد النسل، قالت في ديباجته ان الهدف الأول للبرنامج هو تحويل الهند من دولة ضعيفة الى دولة قوية، كما أشارت الى انها تبنت بعد دراسة مستفيضة سياسة وطنية جديدة لتحديد النسل، تكونت من ١٤ نقطة اهمها جعل الحد الأدنى لسن الزواج ١٨ عاماً للنساء و٢١

عاماً للرجال بدلاً من ١٥–١٨ على التوالي. وإعطاء الصلاحيات لحكومات الولايات لتنفيذ التعقيم الاجباري. تقديم الحوافز الاجتماعية لمجالس القرى والاطباء وتشجيعهم لتنفيذ خطط تحديد النسل[٢٥]. كما قامت انديرا غاندي بإصدار التوجيهات الى الوزراء الاتحاديين للعمل برفع وعي المواطنين مما يسمح لهم تبني مواقف ايجابية مؤيدة لسياسة الحكومة في تحديد النسل[٢٦].

استثمرت انديرا غاندي كل الوسائل والسبل المتاحة لإيصال رسالتها وهدفها من برنامج تحديد النسل الى اصقاع الهند المختلفة تقريباً، فقد أصبح هذا البرنامج الشغل الشاغل لكل وسائل الاعلام الحكومية من اذاعة وتلفزيون وصحافة، وطبعت ملايين النسخ من كتيبات كانت قد كتبت لشرح مضامين واهداف البرنامج واهميته للهند وللأسرة، وعملت عدة افلام تسجيلية كذلك، اما البوسترات التي وصلت الى كل زوايا المجتمع الهندي فأن طباعتها كانت ممتازة وبأشكال مقبولة. فضلاً عن ذلك حرصت الحكومة على اقامة المعارض التوضيحية، أضف الى ذلك أدخال البرنامج في العديد من الاعمال الدرامية والمسرحيات وكذلك الافلام. وهيأت حكومة انديرا غاندي جيشاً جراراً من العاملين في الميدان ،مدربين على خدمات تنظيم الاسرة ،ووفرت الافاً من المساعدين الصحيين والممرضات والذين كانوا على استعداد للانتقال من قرية الى اخرى، وقد غذا عملهم هذا بعقد الندوات لتوعية الفلاحين بأهداف واهمية تحديد النسل[٢٧]. وكان هؤلاء ما انفكوا بتذكير الناس بشعارات الحملة المعبرة ومن بينها "لا تتعجل في انجاب الطفل التالي" و " لا تزد على ثلاثة مهما كانت الظروف" كانت هذه الشعارات مهمة جداً آنذاك، لان مجموع الفتيات الاتي يصلن الى سن الزواج يتجاوز عددهن الخمس ملايين فتاة، وان ثلثهن يبدأ الحياة الزوجية بسن مبكر كما تذكر وثيقة هندية رسمية[٢٨]. كما وفرت حكومة انديرا غاندي كل الاموال التي طلبها القيمون على هذا البرنامج لدرجة انها تكفلت برفع اجور الاطباء الذين ساهموا في البرنامج[٢٩].

أثمرت الحملة التي قادتها حكومة انديرا غاندي ضد آفة الزيادة المفرطة بالسكان والدعوة القوية لتحديد النسل، أن ساهمت جهات شعبية عديدة في تعضيد سعي الحكومة هذا. فقد قامت جهات عديد متطوعة بفتح عيادات طبية مساهمة منها في حملة التعقيم والاجهاض، فضلا عن أن البعض قدمت دورات في التمريض والولادة لنساء الريف على وجه الخصوص[٣٠].

لعل أكبر المشاكل وأكثر الصعوبات التي واجهت حكومة انديرا غاندي تمثلت في اختيار أفضل السبل لمنع الحمل، يقبل على استعمالها الاهالي الذين يعيشون تحت ظروف البيئة الهندية، وعلى الاخص في الجهات الريفية المعزولة والمحرومة الى حد ما من المياه النقية والكهرباء، والجهل الواضح في فسيولوجية التناسل، واهم من هذا كله هو عدم وجود ما يدفعهم الى اتباع طرق منع الحمل، وفضلاً عن ذلك كان من المستحيل ايجاد طريقة او وسيلة لتحديد النسل تناسب هذا الكم من المجموعات المتباينة في كل شيء. وعليه فأن حكومة انديرا غاندي قامت باستخدام عدة أساليب لتحقيق الغاية المرجوة كان أبرزها واشدها العمليات الجراحية ،اي عمليات الاخصاء القسري[٣١].

كما ذكرنا أنفاً اعتبرت حكومة انديرا غاندي موضوع تحديد النسل موضوعها الاول، فلم يكن غريباً أن تستخدم أساليب الترهيب والترغيب من أجل انجاحه، فأنها مثلاً رفضت منح الامهات اجازه الامومة التي كان ينص عليها القانون، ورفعت تكاليف السفر لمن لديه أكثر من طفلين. ولا يعطى أي قرض للذي لديه ٣ أطفال ،مالم يتم تعقيم الاب أو الام. تطرفت بعض الولايات كثيراً في تنفيذ هذا البرنامج فقد قطعت ولاية مادهيابراديش مياه الري المدعومة عن العائلة التي رفضت الخضوع لعملية التعقيم. وشملت كذلك كل ما يتعلق بالمعالجة الطبية المجانية، وتعليم الاطفال، وغلقت امامهم فرص العمل في القطاع العام[٣٢]. إما حكومة اوتابراديش قررت قطع رواتب الموظفين الذين لم يخضعوا لعملية التعقيم. وقامت الحكومة المركزية بمنح ١٥٠ روبية لكل عائلة لديها طفلين وقامت بالتعقيم، و١٠٠ روبية لمن كان لديهم ثلاثة أطفال أو أكثر[٣٣].

كانت ٧٥% من عمليات التعقيم تجري للرجال، مما ترك أبلغ الأثر النفسي عليهم فيما بعد ،لاسيما أن الهندي شأنه من شأن كل الرجال يعتبر الخصوبة جزءاً أساسياً من رجولته، الامر الذي خلق المزيد من المشاكل الاجتماعية في العوائل الهندية[٣٤]. حثت رئيسة الوزراء انديرا غاندي اكثر من مرة النساء الهنديات على أجراء عملية التعقيم، مذكرة إياهن بأنها مسألة حضارية، ففي احد الأيام قالت ما نصه:

" أن اولئك الذين يعارضون عملية التعقيم هم نفسهم الجماعات المحافظة، التي جادلتني عندما طلبت منهم أرسال بناتهم الى المدارس"[٣٥].

ومضت تقول:

"أن الهدف من السياسة هو أعادة الفرح إلى الامومة، وأن التعقيم هو من اوجد المساواة بين الجنسين، ومنح المرأة مزيداً من السيطرة على حياتها وتوفير حياة أفضل لأطفالها"[٣٦].

واسترسلت في شرح الاسباب التي وقفت وراء هذه السياسة فقالت:

" أن الحكومة عندما وجدت البلاد مريضة، أعلنت الطوارئ، أذ أن لمعالجتها كان يجب اعطائها جرعة من الدواء، حتى لو كانت مرة"[٣٧].

لم تتوان حكومة انديرا غاندي إبان مدة الطوارئ ،أن تستخدم اقوى الأساليب واكثرها عنفاً في اجراء عملية التعقيم، فربما يكفي أنها عقمت في شهر ايلول ١٩٧٦ ما مجموعه ١،٧ مليون هندي، كانت قد وضعت هدف لها أن يتم تعقيم ٤،٣ مليون هندي في عشر سنوات. زخر تقرير لجنة شاه[٣٨]. بمعلومات دقيقة عن الاساليب الخاطئة والوحشية التي استخدمتها حكومة انديرا غاندي، فقد تم أخصاء

اشخاص لم يتزوجوا بعد، وذكر التقرير نقلاً عن أحد الاطباء المشاركين في الحملة، أنهم كانوا يعملون تحت ضغط الضباط المكلفين الذين لم يسمعوا اعتراضات وملاحظات الاطباء. كما ذكر التقرير الى جانب ذلك، أن الاطباء وبسبب الضغط الكبير الواقع عليهم ورغبة المسؤولين عن الحملة بتعقيم اكبر عدد من الهنديات لم يتسنى لهم تطهير أدوات التعقيم بين حالة وأخرى، ولم تتوفر العناية الصحية المطلوبة أثناء عجلة التعقيم ولا حتى بعدها ،ولم يكن غريباً أن تموت أكثر من ٥٠٠٠ امرأة هندية أثناء تلك الحملة(٣٩).

لا يخلوا من مغزى أن نشير هنا، أن تقرير شاه ذكر أيضاً الاساليب العنيفة التي استخدمتها حكومة انديرا غاندي في تحقيق عملية التعقيم. وقد جابهت الحكومة المذكورة مظاهرة جماهيرية في منطقة مظفرناغار بولاية اوتابراديش في تشرين الاول ١٩٧٦، بكل قوة، أذ القت القبض على جميع المتظاهرين واخذهم الى مخيمات التعقيم واجراء العمليات لهم، وكان بينهم اثنان من الرجال تزيد اعمارهم على ٧٥ عاماً، وصبية دون سن الثامنة (٤٠). كما وثقت لجنة شاه حوادث مماثلة منها ،عندما رفض ٨٠٠ مواطن من قرية هاريانا التعاون مع تنظيم الاسرة، فقامت الشرطة بمداهمة القرية وتحت نيران الرصاص والغاز المسيل للدموع، تم اعتقال ما يزيد على ٢٨٠ من سكان القرية، وأخذهم بعد الاستجواب للمخيمات واجراء العملية لهم(٤١).

كانت هذه الاساليب بمثابة معاقبة صريحة من الدولة لمواطنيها، اذ تبين في وثائق الاجتماعات الرسمية التي حصلت عليها اللجنة أن السلطات كانت على علم بما يحدث في هذه القرية الساخطة والغير متعاونة مع سياساتها، فأعدت العدة للهجوم على القرية ومعاقبة السكان، فقامت بقطع الكهرباء على المباني، ولفقت التهم ضد القرويين بحجة حيازة الاسلحة النارية لتبرير تدخلها، وخلص التقرير الى النتيجة التالية: " **أن الهجوم والتعقيم كانا قد خطط لهما مسبقاً من قبل المسؤولين بسبب رفض السكان المحليين لبرنامج الدولة**"(٤٢).

بررت حكومة انديرا غاندي القسوة التي استخدمتها في تطبيق البرنامج موضوع البحث، الى ان كل محاولاتها لإقناع الناس بتقبل فكرة التعقيم قد فشلت، ولم تجدي تقديمها الحوافز المادية ومناشداتها الوطنية نفعاً في هذا المجال ،وذلك بسبب شيوع الجهل، وقوة العقائد الدينية وترسخها في وجدان المجتمع، فضلاً عن القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية عند الهندوس والمسلمين والمسيحين على حد سواء. لاشك أن اقدام حكومة انديرا غاندي على تنفيذ برنامج التعقيم الاجباري ،كانت خطوة جريئة وخطيرة، ترتب عليها الكثير من النتائج المهمة.

ومما يجب التنويه له هنا، أن الكثير من الخبراء فضلوا الوقوف الى جانب عامة الناس، معلنين معارضتهم لساسة تحديد النسل، معتقدين أن الاخصاء ينبغي أن يكون اخر الحل. خاصة أن الهند موطن كل الديانات تقريباً، وعليه فأنه من الصعب جداً وضع تقليد وطني واحد يرضي الجميع. فالمسلمون

اعتبروا تحديد النسل يتنافى وتعاليم الدين الاسلامي. بالمقابل رفض الهندوس لاسيما المتعصبون منهم فكرة تحديد النسل رفضاً قاطعاً لأسباب دينية، ثم إنهم يخشون تحولهم الى أقلية امام التطورات الديمغرافية التي تنتج جراء تطبيق تحديد النسل(٤٣).

صبت فئات اجتماعية عديدة جام غضبها على حكومة انديرا غاندي، التي استخدمت القسوة والاجراءات الادارية الصارمة، في تطبيق برنامج تحديد النسل، ونال ابنها سانجاي، بوصفه المشرف على تنفيذ البرنامج قسطاً اوفر من هذا الغضب. أياً كان الحال، فأن برنامج تحديد النسل عموماً والاخصاء الاجباري تسبب بموجات عارمة من الاحتجاج والمعارضة القوية، لدرجة ادت الى وقوع صدامات دموية في عدد من الولايات بما فيها العاصمة. على اثر تلك المعارضة قامت الحكومة بخطوة غير مدروسة وهي تهجير سكان مدينة دلهي القديمة وكانوا في اغلبهم من المسلمين الى اطراف المدينة. أرجعت الحكومة تلك الخطوة الى الجزء القديم من العاصمة، كان مكتظ بالخرائب التي بناها المواطنون الفقراء بدون ترخيص، مما ساعدها تطبيق برنامج التعقيم الاجباري عليهم بالقوة، لكن ذلك لم يمر دون صدامات ووقوع المئات بين قتيل وجريح(٤٤). كان من المتوقع ان تحول المعارضة ذلك الى موضوعاً اساسياً في حملتها الانتخابية لعام ١٩٧٧، ونجحت في نهاية الامر الى كسب ود الكثيرين لاسيما المسلمين، الذين صوتوا الى ائتلاف الجانتا، وكانوا عاملاً اساسياً في انجاحه خاصة في الولايات الشمالية(٤٥).

الملفت للنظر ان التدابير التي اتخذت للحد من النمو السكاني في مدة الطوارئ قد ساهمت فيما بعد بزيادة معدل النمو، خاصة بسبب عدم قدرة حكومة انديرا غاندي، ايجاد حملة فعالة لتنظيم الاسرة تمتد بعد مدة الطوارئ، كما يظهر ان أغلب البرامج المصممة والمنفذة من قبل حكومة الهند لم تكت ناجحة، اما إنهم فشلوا في تحقيق اهدافهم المتوقعة، أو انها قد انتجت الاستياء الشعبي او كلاهما(٤٦). ولابد من الاشارة هنا، أن حكومة انديرا غاندي ارادت بهذا البرنامج هو السيطرة على اعداد السكان المتزايدة ومن ثم قدرتها على القضاء على الفقر، الا ان المتتبع لأوضاع الهند يجد انه في عام ١٩٨٣ اي بوقت قصير بعد البرنامج موضوع البحث ازداد عدد السكان اكثر من قبل ومع ذلك صارت الهند مُصدراً للحبوب وانخفضت الوفيات الى ٣،٩% والناس في احسن حال من السنوات التي سبقت. فقد كان دخل الفرد عام ١٩٧٥ هو ١٥٠ دولار في حين ارتفع عام ١٩٨٣ الى ٢٦٠ دولار(٤٧). مما يدل ان الخلل ليس في زيادة السكان وحدها بل ايضاً في اجهزة الدولة الاخرى كالتخطيط وغيرها.

يمكننا القول بعد ذلك، أن الهند خاضت تجربة طويلة وغير ناضجة في موضوع تحديد النسل بشكل طوعي وانها لم تحاول القيام بحملة وطنية واسعة بتنفيذ برنامج "التعقيم الاجباري" الابعد ان فشل موضوع التعقيم الطوعي، بغض النظر عن هذه الحقيقة فأن برنامج التعقيم الاجباري اثار موجة من المناقشات وردود الفعل السلبية لم يثرها اي موضوع اخر بسبب الاساليب التي استخدمت فقد تمتع

البرنامج بسمعة سيئة خلال ١٩ شهراً الاخيرة من حكم انديرا غاندي، وكان احد الاسباب في خسارتها للانتخابات وسقوطها المدوي عام ١٩٧٧.

الهوامش:

([1]) Rosanna Edebetter, Thirty year of family in india , Asian syrvey, VOL.24, 7 July 1984,p.736.

([٢]) مكتب استعلامات الهند، الكتاب السنوي ١٩٦٨-١٩٦٩، القاهرة، ص ١٣.

([٣]) د.ك. و. ،الوحدة الوثائقية: وزارة الخارجية ،رقم الملفة ٥٢١١٠٢/١١٨، رقم الوثيقة ٧٥/٥ ،ص ٥٨، (التقرير السياسي السنوي – سفارة العراق في نيودلهي ٩-٦-١٩٧٨).

([4]) S. Chandras Ekhar, Infant mortality population growth and family planning in india, vol.1, Routled, London, 1985, p.327.

([5]) Graziella Caselli and Jacques vallin ,Demgrophy analysis and syuthesis atreties in population , library of congress catalonging, London, 2005, p.92.

([6]) Rouald Freedman, The contribution of social science research to population policy and family planning program effectiveness, studies in family planning, vol.18,no.2, 1march 1987,p.57.

([7]) R.Gwatkin Davidson ,political will and family planning :implication for emergency experience in india ,Indian population and development, No.1, vol.15, march 1979,p.29.

([8]) Rouald Freedman, op.cit., p.60.

([9]) Ibid, p.60.

([10]) Graziella Caselli ,op.cit.,p.102.

([11]) K.Venkata Subramanian, Population control, Planing commission government of india ,2005,p.2.

([12]) Gemma Scott, Sterillization under the emergency in India 1975-1977,New Delhi, 2010,p.4.

([13]) Rosamnna Edebetter, op cit., p.742.

([14]) R.Gwatkin Daridson, op .cit.,p.31.

([15]) Rosamnna Edebetter,op cit.,p.741.

([16])–Amy kazmin, Indias efforts to control population, New Delhi, 1987,p.2.

([17]) Ronald Freedman, op.cit.,p.58.

([١٨]) مكتب استعلامات الهند ،الكتاب السنوي الهندي ١٩٦٩–١٩٧٠،القاهرة ،ص ٢٨.

([١٩]) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الخارجية ،رقم الملفة ٥٢١١٠٢/١١٨، رقم الوثيقة ٧٧/٥ ،ص ٦٠ ،(التقرير السياسي السنوي سفارة العراق في نيودلهي ٩_٦_١٩٧٨).

([20]) Y. K. Malik, India: The years of Indira Gandhi, library of congress, 1988, p.321.

([٢١]) كاران سينغ :سياسي هندي ،ولد في ٩ اذار ١٩٣١ في ولاية كان بفرنسا ينتمي الى المهراجات ، ابوه اخر المهراجات التي حكمت ولاية كشمير .درس البكالوريوس والماجستير والدكتوراه للعلوم السياسية في كلية سري براتاب جامعة سريناجار. بدأ الحياة السياسية عام ١٩٤٩ عندما اصبح حاكم ولاية جامو في كشمير وهو في سن الثامنة عشر، بقي حاكما للولاية حتى عام ١٩٦٧ اذ انتخب عضوا في البرلمان الهندي ،ثم اصبح وزيرا للسياحة ١٩٦٧–١٩٧٣ ، بعدها وزيرا للصحة ١٩٧٣–١٩٧٩،ووزيرا للتربية والتعليم والثقافة ١٩٧٩–١٩٨٠،وسفيرا للهند في الولايات المتحدة ١٩٨٩–١٩٩٠.بقي يتدرج بالمناصب ما بين عضوا في برلمان ولاية جامو والبرلمان الهندي الى هذا الوقت ينظر:

Tim Black and Malcolmpotts,The indian dilemma coercive brith control orompulsory, Pregeacy

([٢٢]) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية :وكالة الانباء العراقية ،رقم الملفة ٥٢١١٠٢/١١٨،رقم الوثيقة ٢١،ص ٧،٧٢–٩–١٩٧٦.

([٢٣]) الملف نفسه.

([٢٤]) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الخارجية ،رقم الملفة ٥٢١١٠٢/١١٨،رقم الوثيقة ٧٦/٥،ص ٥٩، (التقرير الساسي السنوي – سفارة العراق في نيودلهي ٩–٦–١٩٧٨).

([25]) K. Venkata Subramanian, op. cit, p. 5.

([26]) Gemma Scott ,op cit,p.13.

([٢٧]) مكتب استعلامات الهند، الكتاب السنوي ١٩٦٩–١٩٧، ص ٣٢.

([٢٨]) المصدر نفسه، الكتاب السنوي ١٩٦٨–١٩٦٩،ص ١١٦.

([29]) Shanti S. Tangri, Vrban growth, Housing and economic development the case of india, Asian survey, vol.vIII, no.7, July 1978, p. 554.

([30]) Amy Kazmin, op .cit, p.6.

([31]) Ronald Freedaman, op .cit,p.63.

([32]) Gemma Scott, op. cit, p.15.

([33]) Amy kazmin, op .cit,p.22.

([34]) Ibid ,p.25.

([35]) Gemma Scott, op. cit., p. 16.

([36]) Ibid, p. 17.

([37]) Ibid.

([٣٨]) لجنة شاه: لجنة تحقيق عينتها الحكومة الهندية ٢٨ ايار ١٩٧٧ للتحقيق في التجاوزات التي ارتكبت في فترة الطوارئ ١٩٧٥-١٩٧٧ التي اعلنتها حكومة انديرا غاندي، ترأس اللجنة قاضي المحكمة العليا ويدعى شاه، كان على اللجنة ان تقدم تقريرا في ٣١ كانون الاول ١٩٧٧ الا ان الذي حدث انها قدمت تقريرها في ٣١ حزيران ١٩٧٨، تم سماع شهادات العديد من المواطنين الهنود الذين قبلوا الحضور، اذ ان اغلب الهنود لم يقبلوا اذاء شهاداتهم ،اما انديرا غاندي فقد كانت قد قدمت نفسها على انها ضحية .نشرت اللجنة تقريرها عن احداث غير شرعية اثناء الطوارئ والاشخاص المسؤولين في ٣مجلدات بلغ مجموعها ٥٢٥ صفحة. طالب اعضاء البرلمان من ائتلاف الجانتا في ٨ايار ١٩٧٩ ان تكون هناك محكمة خاصة لمحاكمة انديرا غاندي وحكومتها على اثر نتائج التقرير .الان الامر لم يتم فقد سقطت حكومة ائتلاف جانتا في ١٦ تموز ١٩٧٩،ومن ثم عادت انديرا غاندي للحكم في كانون الثاني ١٩٨٠.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Veena Soni ,The development and current organistation of the family planning programme ,New Delhi, 1985,p. 141

([39]) Ibid.

([40]) Tarlo Emma,op.cit,p.7.

([41]) Gemma Scott, op .cit.,p.9.

([٤٢]) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية :وزارة الخارجية ،رقم الملفة ٥٢١١٠٢/١١٨،رقم الوثيقة ٧٧/٥،ص ٦٠،(التقرير السياسي السنوي – سفارة العراق في نيودلهي ٩-٦-١٩٧٨).

(٤٣) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية :وزارة الخارجية ،رقم الملفة ٥٢١١٠٢/١١٨،رقم الوثيقة ٧٨/٥،ص ٦١، (التقرير السياسي السنوي – سفارة العراق في نيودلهي ٩-٦-١٩٧٨).

(44) Amy Kazmin ,op cit., p.24.

(45) S. Irvdaya Rajan and Jacoues veron, Indias population policy in the face of demographic momentum, center for development studies, Kerala, 2002, p. 323-324.

(46) Amy kazmin, op. cit, p.24.

(47) S. Irvdaya Rajan, op. cit., p.328.